

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات**العامّة السودانيّة -دراسة تطبيقية****Methods of financial analysis and their role in raising the efficiency of the financial performance of Sudanese public institutions - an applied study**

دكتور مهند جعفر حسن حبيب

استاذ المحاسبة والتمويل المشارك، السودان، جامعة شندي، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال

Mohanadhabib35@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/01

تاريخ الإرسال: 2020/11/24

ملخص:

تعرضت الدراسة إلى أساليب التحليل المالي دورها في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة السودانية -دراسة تطبيقية على هيئة سكك حديد السودان. هدفت الدراسة الى توضيح أهم أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي وتحديد مواطن القوة والضعف في المؤسسات العامة السودانية. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أساليب التحليل المالي من خلال أسلوب التحليل الأفقي والرأسي يعتبران أدوات من الأدوات الفعالة في رفع كفاءة الأداء المالي واكتشاف مواطن القوة والضعف في الوقت المناسب. اوصت الدراسة بضرورة أن تعتمد المؤسسات العامة على أسلوب التحليل الرأسي والأفقي كأفضل أسلوبين من أساليب التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية: أساليب التحليل المالي - الأداء المالي - المؤسسات العامة.

JEL B12 تصنيف

Abstract: The study examined methods of financial analysis, their role in raising the efficiency of financial performance in Sudanese public institutions - an applied study on Sudan Railways. The study aimed to clarify the most important methods of financial analysis and their role in raising the efficiency of financial performance and to identify the strengths and weaknesses of Sudanese public institutions. The study found that the application of financial analysis methods through the two horizontal and vertical analysis methods are considered effective tools in raising the efficiency of financial performance and discovering strengths and weaknesses in a timely manner. The study recommended that public institutions should rely on the vertical and horizontal analysis method, as the two best methods of financial analysis.

Keys words: methods of financial analysis - financial performance - public institutions

JEL classification B12:

المؤلف المرسل: دكتور مهند جعفر حسن حبيب، الإيميل: Mohanadhabib35@gmail.com

1.مقدمة:

تمهيد: أصبح التحليل المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في قراءة وتفسير القوائم المالية لما يلعبه من دور مهم في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة ويعد التحليل المالي من الموضوعات بالغة الأهمية في تقويم أداء المؤسسات من زوايا مختلفة لمعرفة جوانب القوة والضعف مما يساعد في اكتشاف المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب. ان المؤسسات العامة له دوراً كبيراً في عملية النمو والتطور الاقتصادي في اي دولة ولذلك لابد من وجود أدوات لقياس كفاءة هذا القطاع حتى يعكس مدى حيوية الوضع الاقتصادي لهذه الدول. ويعتبر التحليل الأفقي والرأسي من أهم الأدوات والوسائل الأكثر شيوعاً واستخداماً في القطاع الاقتصادي لقياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسات سواء من الناحية الائتمانية والاستثمارية ومعالجة جوانب القوة والضعف في هذه المؤسسات.

مشكلة الدراسة: على الرغم من زيادة عدد المؤسسات العامة إلا ان ضعف إدراك واهتمام إدارات تلك المؤسسات في استخدام أساليب التحليل المالي وبالأخص أسلوب التحليل الرأسي والأفقي في تحليل بيانات القوائم المالية، لان الأرقام الموجودة في هذه القوائم لا يمكن فهمها بدون التحليل المالي لهذه الأرقام واستخراج مؤشرات لمعرفة جوانب القوة والضعف التي تساعد إدارة المؤسسات في وضع السياسات وتحديد الاتجاه المالي لها والعائد المتوقع منها. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوبي التحليل الافقي والتحليل الراسي ورفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية.

2. هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل القوائم المالية ومدى اعتماد المؤسسات العامة السودانية على تقارير التحليل المالي.

أهمية الدراسة: تنقسم أهمية الدراسة الى

1. الأهمية العلمية (النظرية): تتبع أهمية هذه الدراسة في انها تعالج موضوعاً حيوياً وهو التحليل المالي وعلاقته برفع كفاءة الأداء المالي وتحديد مواطن القوة والضعف في المؤسسات العامة السودانية. واستخراج مؤشرات توضح كفاءة هذه القوائم المالية للمستفيدين.

2. الأهمية العملية (التطبيقية): من الدور الذي تلعبه المؤسسات العامة في التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والقومي، كما تأتي أهمية هذه الدراسة في انها سوف تساهم في بيان الكفاءة الاستثمارية والائتمانية في المؤسسات العامة السودانية ومدى نجاحها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. توضيح أهم الأدوات في التحليل المالي لمعرفة كفاءة الأداء المالي وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسات العامة السودانية.

2. تأكيد فعالية القوائم المالية كمصدر من مصادر التحليل المالي في المؤسسات العامة السودانية.

3. بيان دور أسلوب التحليل الأفقي والرأسي في قياس كفاءة المؤسسات العامة السودانية بشقيها الاستثمارية والائتمانية.

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق أسلوب التحليل الأفقي والرأسي كفاءة الأداء المالي وتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسات العامة السودانية.

2. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل القوائم المالية ومدى اعتماد المؤسسات العامة على تقارير التحليل المالي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستقرائي وذلك لصياغة مشكلة الدراسة والمنهج الاستنباطي لصياغة فرضيات الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل القوائم المالية هيئة سكك حديد السودان.

أدوات ومصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على مجموعتين من الأدوات في اطارها النظري اعتمدت على الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والبحث في شبكة المعلومات. وفي اطارها التطبيقي قام الباحث بتحليل قائمة المركز المالي لهيئة سكك حديد السودان للأعوام 2018م و2019م.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. المحور الأول: مفهوم ونشأة التحليل المالي:

أ. **مفهوم التحليل المالي:** ظهر التحليل المالي للقوائم والبيانات في ميدان الائتمان المعرفي والاستثمار ثم انتقل بعد ذلك إلى ميدان الإدارة كوسيلة من وسائل الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جوانب معينة من نشاط الأعمال. (الشافعي و الجزراوي، 1998، صفحة 400) ويعتمد التحليل المالي بصورة أساسية على استخدام المؤشرات المالية والتي تفيد إدارة المنشأة في تقييم أدائها المالي والإداري. (White, 1994, p. 22) وقد حظيت عملية التحليل المالي بأهمية خاصة من قبل الكثير من المهتمين والدارسين لها لكونها الوسيلة التي تضمن التأكد من أن الهدف المتمثل بتحديد ما إذا كان الوضع المالي للمنشأة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص من القوة والقدرة لضمان استمرارية المنشأة. (الزبيدي، 2000، صفحة 18) يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يمكن من شأنها إيجاد مجموعة من العلاقات والمقارنات بين القيم المالية للعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتأخذ تلك العلاقات والمقارنات بين بيانات عنصر معين لفترتين أو أكثر. (غني، 1987، صفحة 12) كما عرف بأنه دراسة انتقادية للقوائم المالية للمنشأة بعد إعادة تبويبها التبويب ملائم لأغراض التحليل مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التي لا تشملها تلك القوائم وذلك باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل المالي. (أبوزيد، 1980، صفحة 99) ويعرف أيضاً بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية خلال نشاط المنشأة الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات. (الدهراوي، 2004، صفحة 24) مما سبق يرى الباحث أن التحليل المالي يتضمن استخدام وتحويل البيانات المالية إلى شكل يمكن استخدامه مرشداً لتقييم وتخطيط التمويل المستقبلي للمنشآت.

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية -دراسة تطبيقية

ب. نشأة وتطور التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات.(الحيالي و البطمة، 1996، صفحة 91) تطور التحليل المالي بتطور مفهوم الإدارة المالية والتي مرت عبر عدد من المراحل واختلفت فيها مفاهيم الإدارة المالية.(الشيعات، 2001، صفحة 18).

- **المرحلة الأولى:** في أوائل القرن العشرين كان الاهتمام يدور حول طرق التمويل من الأسهم ودراسة المؤسسات المالية وأسواق رأس المال.
- **المرحلة الثانية:** من الخمسينيات وحتى الستينيات حيث زاد الاهتمام على اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة المدى والمتعلقة بالموازنة الرأسمالية.
- **المرحلة الثالثة:** من الستينيات وحتى وقتنا الحاضر تم تطوير مفهوم التحليل المالي ذلك سبب زيادة الاهتمام بالربحية.(الحنوي، 2003، صفحة 24) وترجع نشأة التحليل المالي إلى عدة أسباب:
 - ✓ الثورة الصناعية: لقد تطور حجم المشروعات الاقتصادية من منشأة فردية إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين مما أدى إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل. فكانت القوائم المالية وسيلة المساهمين الأساسية في متابعة وضبط أحوال المنشأة، فظهرت الحاجة لتحليل هذه القوائم وتفسير نتائجها(النجار، 1993، صفحة 21). لتدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات المالية: لقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراجع خارجي لضمان حماية حقوق المساهمين. كما حددت كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية الأمر الذي اظهر الحاجة لتحليل هذه القوائم(توفيق، 1973، صفحة 95).
 - ✓ الأسواق المالية: لإرضا المستثمرين الحاليين والمتوقعين والذين يحتاجون لمعلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية، فإن الأسواق المالية تهتم بتحليل حسابات منشآت الأعمال(المنذري، 1987، صفحة 14).
 - ✓ الائتمان: تلجأ المصارف التجارية إلى تقييم سلامة المراكز المالية والنقدية للمنشآت التي تطلب التمويل قصير الأجل من خلال التحليل المالي للقوائم المالية يتم منح الائتمان حتى أن بعض المصارف أنشأت قسم خاص بالتحليل المالي بداخلها(هندي، 1985، صفحة 175).
- 2. **المحور الثاني: أهداف وأهمية واستخدامات التحليل المالي:**
 - أ. **أهداف التحليل المالي:** يهدف التحليل المالي إلى المساعدة في التعرف على مواطن القوة في وضع المنشأة لدعمها وتعزيزها، وعلى مواطن الضعف والخلل لوضع العلاج اللازم لها من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة والملحقات التي تبين السياسات والطرق الإدارية المتبعة (الحيالي و.، 2007، صفحة 209). أيضاً من أهداف التحليل المالي معرفة القيمة الاستثمارية للمنشأة وتحديد معدل الربحية والتأكد من أن صافي الربح كفيلاً بتغطية واسترداد الأموال المستثمرة خاصة أن هنالك اعتراف بمفهوم القيمة المتناقصة للأصول مما يقتضي استرداد قيمتها قبل نهاية عمرها الإنتاجي(سليمان، 2004، صفحة 146).

ب. أهمية التحليل المالي: يمكن التحليل المالي من إعداد قوائم مالية مقارنة تبين التغيرات التي طرأت في العناصر المختلفة والنسب المئوية لتلك التغيرات. كما يفيد في عملية التنبؤ بالأحداث المستقبلية، كما يساعد في تقييم الأداء من خلال مقارنة النسب المالية الخاصة بالمنشأة بالنسب المناظرة لها في المنشآت الأخرى التي تزاوئ نفس النشاط (الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي. منهج علمي متكامل، 2004، صفحة 21).

ت. التحليل المالي والقوائم المالية: القوائم المالية تعتبر القاعدة الأساسية لإنجاز التحليل المالي، وفيما يلي عرض للقوائم المالية والتي تعتبر القاعدة الأساسية في التحليل المالي نظراً لأهميتها وهي:

- الميزانية العمومية (المركز المالي) تعتبر قائمة المركز المالي أهم القوائم على الإطلاق حيث تعكس وضع المنشأة المالي في لحظة معينة فهي تتكون من جانبين أحدهما يظهر موجودات المنشأة ويسمى جانب الأصول والآخر يظهر جميع التزامات المنشأة تجاه الغير ويسمى جانب الخصوم وكذلك التزامات المنشأة تجاه مالكيها وتسمى حقوق الملكية ويطلق على هذا الجانب الخصوم وحقوق الملكية (الحسني، 1998، صفحة 30).
- قائمة الدخل: تحضر هذه القائمة بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المنشأة في فترة زمنية محددة وما يقابله من نفقات تتحملها المنشأة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات فهي تعكس عمليات التشغيل من ربح أو خسارة (مطر، 2003، صفحة 161).
- قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة توفر معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي فهي تعتبر صلة الوصل بين هاتين القائمتين وهي تحدد ما إذا كانت النقدية قد زادت أو انخفضت من سنة لأخرى (Waterston & Anne, 2003, p. 153). وتعد قائمة التدفق النقدي بإحدى طريقتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. قائمة التدفق النقدي حسب الطريقة غير المباشرة لا تختل ف عنها في الطريقة المباشرة سوى فيما يخص الوصول إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والذي يعتبر فائدة رئيسية للقائمة المباشرة تمكن المستخدم من الحصول على صورة مفصلة بشكل معقول عن الأنشطة التشغيلية للشركة. (Horne & Wachowicz, 2005, p. 175).

ث. أدوات التحليل المالي: يقوم التحليل المالي على استخدام عدد كبير من الأدوات والوسائل أهمها ما يلي:

- أسلوب التحليل باستخدام القوائم المالية وينقسم التحليل المالي باستخدام القوائم إلى نوعين: التحليل الأفقي والتحليل الرأسي.
 - أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية.
 - بيان تدفق الأموال (قائمة مصادر الأموال واستخداماتها).
- مما سبق يرى الباحث أن أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية يعطي نتائج أفضل من بقية الأساليب الأخرى التقليدية. وسوف نستخدم الأسلوب الأول وهو التحليل المالي باستخدام القوائم المالية وينقسم التحليل المالي للقوائم المالية إلى نوعين:

- ✓ التحليل الرأسي (العمودي): يقصد به تحليل أداء المنشأة من خلال إيجاد علاقة بين بنود جانب فقط من الميزانية أو قائمة الدخل ومجموع هذا الجانب، حيث يتم تحديد النسبة المئوية لكل بند بقسمة قيمته على اجمالي بنود المجموعة نفسها، ويمكن من اكتشاف جوانب القوة ونواحي الضعف (الهوري، 1976، صفحة 60).
- ✓ التحليل الأفقي: يهتم التحليل الأفقي بتقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين، حيث بموجبه يتم مقارنة كل بند من البنود الواردة في القوائم المالية سواء الميزانية أو قائمة الدخل من قيمته في السنة السابقة والتي تعرف باسم سنة

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية -دراسة تطبيقية

الأساس وذلك لتحديد قيمة التغير الذي لحق به ويسمى التحليل الأفقي بتحليل الاتجاهات اذ بالنظر إلى اتجاه نسبة من نسب التحليل يمكن ملاحظة ما إذا كانت هذه السنة تتناقص أو تتزايد أو تبقى كما هي (مطر م.، 1993، صفحة 591).

ج. مفهوم الاداء المالي: يعرف على أنه "انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف أو النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة. ويرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة. وكذلك مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام قصير وطويل الأجل من أجل تشكيل ثروة (صبحي ، 2009، صفحة 42).

مما سبق يمكن القول بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من نجاح المؤسسة في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أول تحقيق الأهداف المسطرة. وعليه فإن الأداء المالي يتسم بالآتي:

- ✓ الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل.
- ✓ الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف.
- ✓ الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.
- ✓ الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة.
- ✓ وسيلة جذب المستثمرين للتوجه في الاستثمار في المؤسسة.

3. الدراسات السابقة: يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها.

أ. دراسة (زين و محمد ، 2020): تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية التي يقدمها النظام المحاسبي المصدر الرئيسي للمعلومات لصناعة القرار وخاصة المستثمرين في سوق الأوراق المالية ، هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن استخدام التحليل المالي الاتجاهي للتقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية لها أهمية كبيرة في تقييم الأداء، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها توفير تحليل مالي للقوائم والتقارير المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية من قبل مختصين والتي تساعد المستثمرين من ترشيد قراراتهم الاستثمارية. يلاحظ الباحث أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة في السودان.

ب. دراسة (السرطاوي و حسان ، 2019): تمثلت مشكلة الدراسة في أن في الإجابة على التساؤل التالي ما هو دور التحليل المالي في تقييم الأداء لشركات المساهمة العامة في فلسطين، هدفت الى أبرز دور التحليل المالي كأداة لتقييم المؤسسة الاقتصادية ومعرفة وضعها المالي وتبسيط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها ان الشركات محل الدراسة تستخدم نتائج التحليل المالي كوسيلة لقياس أدائها. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها التركيز على تقييم الأداء باعتباره أحد ركائز القرارات. يلاحظ الباحث أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت التحليل المالي كأداة لتقييم

الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية، بينما الدراسة الحالية تناولت أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة في السودان.

ت. دراسة (الطار، 2018) : تمثلت مشكلة الدراسة في إهمال العديد من شركات الادوية الأردنية للتحليل المالي كوسيلة من وسائل قياس الأداء، هدفت الدراسة الى تحديد وبيان دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الدوائية المدرجة في سوق عمان وذلك عن طريق استخدام أساليب التحليل المالي والتي تعبر عن قدرة الشركات على سداد الالتزامات. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها تتمتع شركات القطاع الدوائي في الأردن بقوة مركزها المالي، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها استخدام أساليب التحليل المالي في دراسة أعمال هذه الشركات خصوصاً عند اعداد الموازنات التخطيطية. يلاحظ الباحث أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الشركات الدوائية في الأردن، بينما الدراسة الحالية تناولت أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة في السودان.

ث. دراسة (حبيب و ابراهيم ، 2017): تمثلت مشكلة الدراسة في حاجة المستثمرين لمعلومات تتصف بكل خصائص المعلومات حتى تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الخاصة بتداول الأسهم، هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية والتعرف على ابعاد التحليل المالي ومزياء وكيفية الاستفادة منه. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها ان التحليل المالي وسيلة فعالة واداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المستثمر في تشخيص الوضع المالي للمنشأة والكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها أمداد الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالمعلومات الفورية عن نشاطها. يلاحظ الباحث أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت دور التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما الدراسة الحالية تناولت أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة في السودان.

ج. دراسة (حاج علي ، 2016): تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي ما هو دور الاجهزة الرقابية في بيان الجوانب المحاسبية وإظهار صدق الحقائق المالية، هدفت الدراسة إلى معرفة دور الرقابة المالية الحكومية وكيفية المحافظة على المال باستخدام الرقابة الحديثة عبر الأجهزة الإلكترونية بدلاً من الرقابة اليدوية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها انه لضمان الأداء المالي الجيد بالوحدات الحكومية يتطلب الامر وجهات رقابية تقوم بدورها. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها ضرورة توفير دعم أجهزة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية بكار مدرب ومؤهل لتحقيق الدور الرقابي المنوط به. يلاحظ الباحث أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت أثر الرقابة المحاسبية على الأداء المالي بالوحدات الحكومية دراسة حالة محلية شندي، بينما الدراسة الحالية تناولت أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة في السودان.

ح. دراسة (محمد و ابراهيم ، 2016): تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الاتي ما هو أثر استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت في المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة إلى بيان دور أساليب التحليل المالي وتحديد التحليل الأفقي والرأسي في قياس كفاءة الشركات المالية بشقيها الاستثمارية والائتمانية. حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها الكفاءة الائتمانية لدى شركة اسمنت الجنوب كفاءة عالية جداً مقارنة بشركة اسمنت الجوف لوجود خلل في توزيع حقوق المساهمين لديها واعتمادها على التمويل الخارجي بنسب أكبر وضعف رأس المال مقارنة بشركة اسمنت الجنوب. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها العمل

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية -دراسة تطبيقية

على زيادة رأس مال شركة الجوف والتخلص من الاعتماد على القروض لتخفيض التكاليف. يلاحظ الباحث أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت أثر استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت في المملكة العربية السعودية، بينما الدراسة الحالية تناولت أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة السودان.

III. الطريقة والإجراءات: قام الباحث بتحليل قائمة المركز المالي لهيئة سكك حديد السودان وذلك باستخدام أساليب التحليل المالي. حيث يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية من أكثر الوسائل التي تمكن المؤسسات من رفع كفاءة أدائها المالي. من خلال هذه الدراسة قام الباحث بتحليل القوائم المالية لهيئة السكة حديد وذلك باستخدام الأساليب الآتية:

- التحليل الراسي: وبموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام الميزانية العمومية في صورة نسب مالية من خلال التوزيع النسبي لمجموعة الميزانية والتوزيع النسبي للمجموعة الفرعية.
- التحليل الأفقي (الاتجاهي): وبموجب هذا الأسلوب يتم دراسة حركة البند أو البنود على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة مع اعتبار سنة نعتبر سن أساس.
- تحليل النسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الأكثر شيوعاً في مجال المؤسسات حيث يستفاد من هذا الأسلوب في عملية تقييم أداء المؤسسات وكذلك من أكثر المؤشرات التي تبين الفشل المالي للمؤسسات. في هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من النسب المالية هي:
 - ✓ نسب السيولة: حيث تستخدم نسب المالية السيولة كأسلوب لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الموارد. سوف يتم استخدام نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.
 - ✓ نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم (الموجودات والمطلوبات) التي تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الموارد. سوف يتم استخدام معدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران إجمالي الأصول.
 - ✓ نسب المديونية: تعتبر هذه النسب بمثابة مؤشرات عن المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات في تمويل موجوداتها وتستخدم أيضاً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الاجل. سوف يتم استخدام نسبة الديون الي أموال الملكية.

جدول رقم (01): قائمة المركز المالي لهيئة السكة حديد للأعوام 2017م – 2018م

بيان	2017	2018
الممتلكات غير المتداولة		
الممتلكات والمعدات والأجهزة	1.957.224.237	1.851.683.960
الأشغال المستجدة	927.018.129	1.434.075.568
الاستثمار	703.203	802.757
الاجمالي	2.884.945.569	3.286.562.285
الموجودات المتداولة		
المخزونات	133.492.084	151.253.985

(مهند جعفر حسن حبيب)

42.375.870	46.276.093	المدينون
41.295.033	3.112.626	النقدية
234.924.888	182.880.803	الإجمالي
3.521.487.173	3.067.826.372	مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
144.764.164	144.764.164	راس المال
1.212.058.273	727.867.456	احتياطي راس المال
1.924.348.410	1.924.248.410	احتياطي تغيير الممتلكات
266.385.032	143.759.128	الاحتياطي العام
(249.482.719)	(141.923.982)	الفائض أو العجز
3.298.073.160	2.798.815.176	الإجمالي
		المطلوبات المتداولة
223.414.013	269.011.196	دائنون
223.414.013	269.011.196	الإجمالي
3.521.487.173	3.067.826.372	مجموع المطلوبات

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م

أولاً: التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لهيئة السكة حديد للأعوام 2017م، 2018م الميزانية العمومية لشركة المقارنة بالنسب المئوية

جدول رقم (02): التحليل الراسي

بيان	التوزيع النسبي لمجموع الميزانية		التوزيع النسبي للمجموعة الفرعية 2018 (%)
	2017 (%)	2018 (%)	
الممتلكات غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات والأجهزة	63.79	52.5	56.1
الأشغال المستجدة	30.2	40.7	43.6
الاستثمار	0.02	0.02	0.02
اجمالي الممتلكات غير المتداولة	94.01	93.22	100
الموجودات المتداولة			
المخزونات	4.4	4.2	64.4
المدينون	1.5	1.2	18
النقدية	0.10	1.14	17.6
اجمالي الموجودات المتداولة	5.99	6.78	100

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية -دراسة تطبيقية

100	100	100	مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
4.4	4.11	4.7	راس المال
36.75	34.4	23.7	احتياطي راس المال
58.34	54.6	62.8	احتياطي تغيير الممتلكات
8.07	7.56	4.68	الاحتياطي العام
(7.56)	(7.08)	(4.5)	الفائض أو العجز
100	93.66	91.38	اجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة
100	6.34	8.76	دائنون
100	6.34	8.76	اجمالي المطلوبات
100	100	100	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

المصدر: اعد الباحث من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م.

يلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (2) التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي هيئة السكة حديد للأعوام 2017م، 2018م الآتي:

- ان استثمارات هيئة السكة حديد في الأصول المختلفة في العامين المذكورين (2017م) و(2018م) تتركز وبصورة أكبر في الموجودات غير المتداولة (الأصول الثابتة). حيث بلغت نسبة الموجودات غير المتداولة 94.01% في العام 2017م، و 93.22% في العام 2018م. يلاحظ من ذلك ثبات نسبة الموجودات غير المتداولة في العامين 2017م و 2018م وهذا يدل على الكفاءة الاستثمارية لهيئة السكة حديد، مما يدل على الاستفادة من أموال الشركة وعدم تكديسها في الأصول المتداولة.
- إن النقدية بالخرينة تمثل حوالي 0.10% من الموجودات المتداولة لهيئة السكة حديد في العام 2017م بينما بلغت 1.14% في العام 2018م وهذا يدل على وجود سيولة كافية لمقابلة الالتزامات، في حين أن البضاعة (المخزونات) تعادل 4.4% و 4.2% على التوالي هذا يعني أن هنالك نقدية عاطلة ولا تستثمر الاستثمار الصحيح.
- إن الأصول الثابتة في هيئة السكة حديد تكاد تكون مركزة في الممتلكات والمعدات والأجهزة حيث بلغت 56.1% من جملة الأصول الثابتة. في حين أن الاشغال المستجدة تبلغ 43.6% وهذا مؤشر جيد في كفاءة الأداء المالي.
- تعتمد هيئة السكة حديد في تمويل عملياتها من مصادرها الداخلية التي بلغت 91.38% في العام 2017م نسبة 93.66% في العام 2018م. وهذا مؤشر جيد على أن هيئة السكة حديد تعتمد في التمويل على أموال الملكية وهذا يشير الكفاءة الائتمانية كفاءة الأداء المالي لهيئة السكة حديد، بل يدل على مقدرة الشركة في سداد الديون بكل سهولة ويسر ودون مخاطر لأن الضمان الوحيد لسداد الديون هو رأس المال وحقوق الملكية.
- إن مطلوبات هيئة السكة حديد من دائنون حيث بلغت نسبة 8.76% من مجموع المطلوبات وذلك في العام 2017م بينما 6.34 في العام 2018م. مما يؤكد ذلك صحة الفريضة التي تنص على انه توجد علاقة ذات

دلالة احصائية بين تطبيق أسلوبى التحليل الأفقى والرأسى كفاءة الأداء المالى وتحديد جوانب القوة والضعف فى المؤسسات العامة السودانية

ثانياً: التحليل الأفقى لقائمة المركز المالى لهيئة السكة حديد للأعوام 2017م ، 2018م

جدول رقم (03): التحليل الأفقى

بيان	2017 (%)	2018 (%)
الممتلكات غير المتداولة		
الممتلكات والمعدات والأجهزة	100	94.6
الأشغال المستجدة	100	154.6
الاستثمار	100	114.2
اجمالي الممتلكات غير المتداولة	100	113.9
الموجودات المتداولة		
المخزونات	100	113.3
المدينون	100	91.6
النقدية	100	113.2
اجمالي الموجودات المتداولة	100	128.4
مجموع الموجودات	100	114.7
حقوق الملكية والمطلوبات		
راس المال	100	100
احتياطي راس المال	100	166.5
احتياطي تغيير الممتلكات	100	100
الاحتياطي العام	100	185.3
الفائض أو العجز	100	175.7
اجمالي حقوق الملكية	100	117.8
المطلوبات المتداولة		
دائنون	100	83.1
اجمالي المطلوبات	100	83.1
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	100	100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م.

يلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (3) التحليل الأفقى لقائمة المركز المالى هيئة السكة حديد للأعوام 2017م، 2018م الآتى:

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية -دراسة تطبيقية

- لقد ازداد الاستثمار في الموجودات غير المتداولة بنسبة 13.2% ولقد تم تمويل هذه الزيادة من المصادر الذاتية (الداخلية) حيث يلاحظ زيادة الاحتياطي العام بنسبة 85.3% نسبة الكفاءة الاستثمارية والائتمانية ممتازة وعالية جداً.

- يتضح أيضاً أن الزيادة في الأصول المتداولة قد تمت بالاعتماد على التمويل الذاتي (الداخلي) حيث زادت حقوق الملكية وفي نفس الفترة بنسبة 17.8% بينما انخفضت المطلوبات باعتبارها مصدر التمويل الخارجي بنسبة 7% في نفس الفترة حيث نجد أن نسبة الكفاءة الائتمانية في انخفاض مما يدل على مقدرة هيئة السكة حديد في سداد ديونها دون مخاطر تذكر. مما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق أسلوب التحليل الأفقي والرأسي كفاءة الأداء المالي وتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسات العامة السودانية.

ثالثاً: تحليل النسب لقائمة المركز المالي لهيئة السكة حديد للأعوام 2017م، 2018م

جدول رقم (04): تحليل النسب المالية

بيان	2017م	2018م
نسب السيولة		
نسبة التداول	1 : 1.68	1 : 1
نسبة السيولة السريعة	1 : 0.01	1 : 0.18
نسب النشاط		
نسبة دوران الأصول الثابتة	0.08 مرة	0.06 مرة
نسبة دوران الأصول المتداولة	1.13 مرة	0.80 مرة
نسبة دوران اجمالي الاصول	0.08 مرة	0.05 مرة
نسب المديونية		
نسبة الديون الى أموال الملكية	1 : 0.15	1 : 67

يلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (3) التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي هيئة السكة حديد للأعوام 2017م، 2018م الآتي:

- ان نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة انخفض في العام 2018م ويرجع ذلك بسبب انخفاض النقدية بصورة أكبر من انخفاض الديون قصيرة الاجل (الالتزامات المتداولة).
- ان معدل دوران الأصول الثابتة والأصول المتداولة واجمالي الأصول انخفض في العام 2018م ويعزى ذلك الى الانخفاض في الإيرادات بصورة أكبر من الأصول.
- ان نسبة الديون الى حقوق الملكية بها زيادة في العام 2018م ويرجع ذلك الى زيادة الديون وزيادة أموال الملكية. مما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل القوائم المالية ومدى اعتماد المؤسسات العامة على تقارير التحليل المالي.

IV. الخلاصة:

أولاً النتائج: من خلال نتائج الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية توصل الباحث على النتائج الآتية:

- التحليل المالي ومن خلال تطبيق أسلوب التحليل الأفقي والرأسي يعتبر أداة من الأساليب الفعالة في رفع كفاءة الأداء المالي واكتشاف مواطن القوة والضعف في الوقت المناسب في المؤسسات العامة.
- الكفاءة الاستثمارية لدى هيئة السكة حديد عالية جداً وكذلك اعتماد الهيئة على مصادر التمويل الداخلية في التمويل يخفض نسبة التكاليف مما يؤدي إلى زيادة العائد أو الدخل ويرفع كفاءة الأداء المالي.
- الكفاءة الائتمانية لدى هيئة السكة حديد جداً نسبة للتوظيف الأمثل لرأس المال وحقوق الملكية.
- إن الزيادة في الأصول المتداولة في هيئة السكة حديد قد تمت على الاعتماد التمويل الذاتي.

ثانياً التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

- على الشركات الصناعية اعتماد أسلوب التحليل الرأسي والأفقي كأفضل أسلوب من أساليب التحليل المالي.
- العمل على استثمار النقدية الموجودة في البنك والخزينة واستثمارها الاستثمار الأمثل.
- ضرورة استخدام تقارير التحليل المالي من قبل إدارات الشركات الصناعية لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم ورفع كفاءتها.
- ضرورة اجراء دورات تدريبية للموظفين في المؤسسات العامة عن أساليب التحليل المالي الحديثة.

قائمة المراجع والمصادر:

- ❖ حمزة الشافعي وإبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة منهج اتخاذ القرارات، (عمان: دار الصفاء، 1998م).
- ❖ حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان: مؤسسة الوراق، 2000م).
- ❖ رمضان محمد غنيم، دراسات في المحاسبة الإدارية التحليل المالي، (الخرطوم: وحدة الطبعة جامعة القاهرة فرع الخرطوم، 1987م).
- ❖ حسن أبوزيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1980م).
- ❖ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- ❖ وليد ناجي الحيايي ومحمد عثمان البطمة، التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية، (عمان: دار حنين للنشر، 1996م).
- ❖ خلدون إبراهيم الشيعات، إدارة التحليل المالي، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).
- ❖ محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية . التحليل المالي للمشروعات الجديدة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
- ❖ عبد العزيز محمد النجار، التمويل الإداري، (الإسكندرية: المكتب الحديث، 1993م).
- ❖ جميل أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في الشركات التجارية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1973م).
- ❖ سليمان المنذري، الأسواق العربية لرأس المال، (بيروت: دار الرازي، 1987م).
- ❖ منير صالح هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1985م).
- ❖ وليد ناجي الحيايي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية، 2007م).

أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية -دراسة تطبيقية

- ❖ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال، (الخرطوم: دار جامعة النيلين، 2004م).
- ❖ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي -منهج علمي وعملي متكامل، (عمان: مؤسسة الوراق، 2004م).
- ❖ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، (عمان: مجدلاولى، 1998م).
- ❖ محمد مطر الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان دار وائل، 2003م).
- ❖ سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1976م).
- ❖ محمد عطية مطر، المحاسبة المالية، (عمان: مكتبة الفلاح، 1993م).
- ❖ صابر تاج السر محمد وعصام التجاني إبراهيم، استخدام اساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت بالمملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة لشركة اسمنت المنطقة الجنوبية وشركة اسمنت الجوف، (الرياض: مجلة الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، 11 عدد 2016م).
- ❖ مهند جعفر حسن حبيب وإبراهيم محمد احمد إبراهيم، دور التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية . دراسة ميدانية، (الخرطوم: مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2 المجلد 1 جامعة غرب كردفان 2017م).
- ❖ الهادي عبد الله بلال حاج على، أثر الرقابة المحاسبية على الأداء المالي بالوحدات الحكومية - دراسة ميدانية على محلية شندي، (شندي: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة شندي كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2016م).
- ❖ عبد الفتاح سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين . دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطين، (الجزائر: مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد 2 2019م).
- ❖ مصطفى محمد زين وعصام حسن محمد، أهمية أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية. دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2014 — 2018، (عمان: المجلة العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4 العدد 10، 2020م).
- ❖ وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، (عمان: دار وائل 2009م).
- ❖ محمد خالد العطار. استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الشركات الدوائية المدرجة في سوق عمان المالي - دراسة مقارنة، (عمان: مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 3 العدد 3، 2018م).
- ❖ White Sondhi Fried, Analysais and use of Financial statements, (NY : John Wiley , Inc. , 1994)
- ❖ Anne Britton & Chris Waterston, Financial Accounting, 3rd edition, (London : Prentice Hall, 2003).
- ❖ James Horne & John Wachowicz, Fundamentals of Financial Management, 12th edition, (England: Prentice Hall, 2005).